

آليات مكافحة الفساد في إفريقيا

Anti-corruption mechanisms in Africa

ريفي هشام¹، ربيع علي²¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، riffihicham47@gmail.com² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، Tourtou1909@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول: 2025/02/11

تاريخ الاستلام: 2025/01/09

ملخص:

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أهم المواضيع التي باتت تهدد المجتمعات والدول، وهذا نظرا لخطورتها وانعكاساتها السلبية في جميع الميادين ألا وهي ظاهرة الفساد التي طال أمدتها آلاف السنين. ويهدف البحث إلى التطرق إلى موضوع الفساد الذي انتشر بكثرة في دول القارة الإفريقية والتي يتمركز فيها الفساد في الأنظمة السياسية مما يجعل الدول هشة وفاشلة، فضلا عن الفساد الإداري، الذي أثر سلبا على عجلة التنمية بسبب عدم تهيئة الظروف الملائمة لتحقيقها ومشكل التبعية، وتوصل البحث إلى أن تكريس الحكم الرشيد هو الآلية الأنجع للقضاء على الفساد ومكافحته في إفريقيا، وتحقيق النزاهة، والرفاهية والعيش الكريم للمواطن الإفريقي، حتى تستطيع دول القارة اللحاق بركب الدولة المتقدمة وتخرج من دائرة التخلف.

كلمات مفتاحية: الفساد، القارة الإفريقية، التنمية، الحكم الرشيد، التخلف.

Abstract:

The research seeks to shed light on the most important issues that have become a threat to societies and countries, due to their seriousness and negative repercussions in all fields, namely the phenomenon of corruption that has lasted for thousands of years. The research aims to address the issue of corruption that has spread widely in the countries of the African continent, where corruption is concentrated in the political systems, making countries fragile and failed, in addition to administrative corruption, which has negatively affected the wheel of development due to the lack of appropriate conditions for its achievement and the problem of dependency. The research concluded that the establishment of good governance is the most effective mechanism for eliminating and combating

corruption in Africa, and achieving integrity, prosperity and a decent life for the African citizen, so that the countries of the continent can catch up with the advanced countries and emerge from the circle of backwardness.

Keywords: Corruption, the African continent, development, good governance, backwardness.

المؤلف المرسل: ريفي هشام ، riffihicham47@gmail.com

مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وقديمة قدم ظهور البشرية والإنسانية وتتعدد فروعها إلى أكثر من مجال، فبعدما كانت مرتبطة بالمجال الأخلاقي في السابق، انتشر وتوسع مفهومه بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل الفساد السياسي والإداري. فالفساد أصبح من أهم القضايا الدولية المعاصرة لأنه بات يهدد الدول والشعوب والمجتمعات، فضلا على أنه مفهوم واسع وشاسع لا يمكن حصره ولا ضبطه، والفساد في معناه العام يشير إلى سهولة تحقيق الأهداف والمصالح سواء بطريقة شرعية كانت أم غير شرعية. وظاهرة الفساد نجدها منتشرة بشكل كبير في دول القارة الإفريقية مقارنة بدول أخرى، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب والعوامل لا تتعلق بمجال واحد، بل تتعدد على حسب كل مجال على حدة، فضعف الأنظمة السياسية وانعدام الشفافية والتداخل بين السلطات وعدم الفصل فيها، فضلا عن تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية.

إن أهم تحد يواجه إفريقيا هو غياب عنصر التنمية والدفع بعجلتها نحو الأمام لأن أغلب دولها تعاني من التبعية والمديونية. وللقضاء على هذا الفيروس الخطير الذي أهلك القارة الإفريقية، أو على الأقل التخفيف من مخاطره وانعكاساته السلبية على الدول والمجتمعات، بات من الضروري إيجاد الميكانيزمات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

➤ الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة الموضوع انطلق البحث من الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هي الآليات التي يتوجب على الدول الإفريقية تبنيها لمكافحة الفساد ؟

➤ الإشكاليات الفرعية:

من منطلق هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الفساد؟
- ما هو الحكم الراشد؟
- كيف يمكن تكريس الحكم الراشد في إفريقيا؟

➤ الفرضيات:

للإجابة على هذه إشكالية البحث تم وضع الفرضيات التالية:
كلما تبنت الدول الإفريقية الحكم الراشد في إفريقيا كلما تراجعت نسب الفساد فيها.
يرتبط تخلف الدول والمجتمعات في إفريقيا بتفشي ظاهرة الفساد.

➤ الهدف من البحث:

يسعى البحث للوقوف على ظاهرة الفساد المستشري في القارة الإفريقية، ويحاول البحث في سبل مكافحته حيث يبين البحث الآليات اللازمة لمكافحة الفساد.

➤ المنهج المتبع:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فقد استلزم استخدامه لتوصيف ظاهرة الفساد، والمنهج التحليلي لتحليل الفساد وأنواعه وآليات مواجهته.

أولاً: مفهوم الحكم الراشد GOOD GOVERNANCE

طرح الحكم الراشد في بادئ الأمر كمفهوم من طرف المؤسسات الدولية كمقاربة للتنمية في دول إفريقيا، ولإصلاح ما خلفه الفساد من آثار خطيرة على المجتمع والدولة معاً، كما جاء المفهوم لتبني سياسة وقائية للحد من السلوكيات اللاأخلاقية التي أصبحت تميز تقديم خدمات القطاع العام في دول القارة الإفريقية، ومن أجل العمل على توفير جميع الآليات لبناء دولة الحق والقانون القائمة على المساءلة والمحاسبة للسلطة السياسية، وتحقيق التسيير العقلاني لموارد الدولة لا بد من تبني سياسة رشيدة ذات توجه حكيم.¹

التعاريف المتعددة للحكم الرشيد:

يعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم التي أثارت جدلا كبيرا بين الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية، نظرا لعدم وجود مفهوم متفق عليه، من بينها:

أ- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الرشيد

"الحكم الرشيد هو: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، بواسطة مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح للأفراد والجماعات بممارسة حقوقهم القانونية، وتحقيق مصالحهم ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".²

ويتضمن مفهوم الحكم الرشيد كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أوجه للحكم الصالح مترابطة على النحو التالي :

الحكم السياسي : المتضمن مدى شرعية السلطة السياسية، والفصل الواضح بين السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية، قضائية) وقدرة السلطة السياسية على صنع القرارات المتعلقة برسم السياسات العامة.

الحكم الإداري : يتعلق بقدرة الأجهزة البيروقراطية على تنفيذ السياسات بفعالية وكفاءة، حيث يأتي ذلك في إطار معايير المساءلة والشفافية.

الحكم الاقتصادي: يتمثل في عمليات صنع القرارات العقلانية المتعلقة بالتسيير الاقتصادي للموارد وأنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.

وعليه يتبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بنى مقاربة ثلاثية الأبعاد سياسية، اقتصادية وإدارية لمفهوم الحكم الرشيد، التي تمثل الركائز الأساسية في تسيير شؤون المجتمع استجابة لمتطلبات المواطنين، وتحقيق الأهداف بفعالية في إطار مجموعة من المعايير المتمثلة في المشاركة، المساءلة، العدالة، وسيادة القانون.³

ب-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكم الرشيد:

تري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكم الرشيد أن: "الحكم الرشيد يتمثل في مدى شرعية الحكومة وقدرتها على احترام حقوق الإنسان وبناء علاقة تشاركية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، تركز في محتواها على قيم المساءلة والشفافية والرقابة، كنموذج للتسيير العقلاني للحكم من أجل تحقيق التنمية في جميع مجالاتها".⁴

ج-تعريف اتفاقية شراكة كوتونو للحكم الرشيد:

اتفاقية " شراكة كوتونو " الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و 77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية وكذلك دول الكاريبي والمحيط الهادي، بحيث تعرف هذه الشراكة الحكم الرشيد بأنه: " الإدارة الشفافة والقبالة للمحاسبة للموارد البشرية، والطبيعية وكذلك المالية والاقتصادية لغرض تحقيق التنمية المستدامة، ومؤسسات تحترم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون".⁵

هـ-مؤشرات الحكم الرشيد : لقد حدد البنك الدولي مجموعة من مؤشرات الحكم الرشيد، و ذلك بهدف قياس جودة إدارة الحكم ، بحيث لا يمكن تحقيق رشادة الأنظمة السياسية والأهداف المستمرة إلا من خلال الأخذ بالمؤشرات المتمثلة في العناصر التالية، وهي على النحو التالي :

فعالية الحكومة EFFECTIVEMENESS GOVERNOMENT

من المؤشرات التي يقترحها الفريق لتقييم فاعلية أداء الإدارة الحكومية وهي مدى جودة أداء الأجهزة البيروقراطية وجودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، فضلا على قدرة الإدارة الحكومية على تجسيد السياسات العامة وتكريسها، وكذا كفاءة الموظفين الإداريين في المجال الإداري.

حكم القانون **RULE OF LOW** : يعبر عن درجة ثقة المواطنين في القواعد القانونية المفروضة في المجتمع ومدى عدالة

الجهاز القضائي .

الرأي والمساءلة **VOICE AND AC**

COUNTABILITY : يتعلق هذا الجانب بمدى قدرة المواطنين على اختيار الحكام، ومراقبتهم و مساءلة صانعي القرار في مختلف الأجهزة السياسية والإدارية .

نوعية التنظيمات والقوانين **REGULATORY QUALITY**: تعبر عن قدرة الحكومة على صياغة التشريعات.⁶

القانونية، التي تسمح بتنظيم القطاع العام في مجال تقديم الخدمات العامة وتنمية القطاع الخاص والعلاقات التجارية .

مراقبة الفساد **COVRU**TION CONTROL** : يركز هذا المؤشر على تعريف الفساد الإداري بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق المنفعة الشخصية ، كما يشير هذا المؤشر إلى الإشكاليات الكبرى للفساد الإداري مثل : استيلاء النخبة الإدارية على نهب ممتلكات وأموال الدولة .

الاستقرار السياسي وغياب العنف POLITICAL STABILITY AND

ABSENCE OF VIOLENCE : من خلال هذا المؤشر يمكن قياس نوعية إدارة الحكم،

وكذلك درجة التداول السلمي على السلطة هل يتم بطريقة مؤسسية أم بطريقة العنف.⁷

1. مفهوم الفساد CORRUPTION

تتعدد الدلالات اللغوية للفساد ومن بينها ما يلي :

الفساد لغة:

في اللغة العربية : يقال فسد، يفسد، فسد، فسادا وفسودا فهو فاسد، والمفسدة ضد المصلحة،⁸ والفساد لغة كذلك يعني أخذ المال ظلما، كما يعني التلف، العطب والخلل.⁹

ففي القرآن الكريم ورد مصطلح الفساد في آيات عديدة من سور الذكر الحكيم .
ف نجد قول الله تعالى : " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ
مِّنَ الْمُحْسِنِينَ." ¹⁰

ب/ في اللغات الأجنبية: عرف الفساد كآلي:..

في اللغة الإنجليزية: لفظ فساد CORRUPTION مشتق من الفعل اللاتيني CORRUPT

بمعنى الكسر أي أن شيئا تم كسره، وهذا الشيء قد يكون أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية
ولكلمة "فساد" أيضا دلالات متعددة في القواميس الفرنسية والإنجليزية وهي مذكورة بمعاني مختلفة ومتنوعة
لعل منها نذكر ما يلي:

● الفساد بمعنى انحطاط الأخلاقية كالانحراف وفقدان النزاهة وتجاهل الفضائل. استخدام ممارسات وأفعال
فاسدة كالرشوة.¹¹

● أما الفساد كسلوك يعني القيام باستعمال الرشوة باستعمال رشوة وأعمال الغش، فيقال، رشوة الموظف،
ومن هنا يصبح الشخص فاسدا عندما يقوم بممارسة الفساد.

وعليه يتبين أن المعنى اللغوي لكلمة فساد في اللغات الأجنبية تعني بشكل خاص إعطاء الرشوة أو تلقيها فيقال «corruption» الشخص الذي يدفع رشوة وهو الراشي للشخص الذي يتلقاها وهو المرتشي «corrupteur» والصفة «corruptibilité» بالنسبة للشخص المتورط في هذه الرشوة.

يتبين أن مصطلح الفساد في اللغة العربية أوسع وأعمق بكثير مقارنة باللغات الأجنبية، حيث يعتبر الفساد ضد الصلاح، ويحمل دلالات ومعاني متعددة ومتنوعة، كأخذ المال ظلما أو تلق أو الانحراف عن المبادئ الأخلاقية كالرشوة والاحتيال، وفقدان النزاهة والاستقامة¹². أما الفساد في اللغات الأجنبية له نظرة ضيقة ومحدودة ومحصورة تتمثل في الفساد الإداري فقط، وطبيعة لمعاملات بين الموظفين والمتعاملين معهم.

تعريف الفساد اصطلاحا: للفساد دلالات اصطلاحية مثلما له دلالات لغوية، بحيث تعددت تعريفات الفساد بحسب تعدد دلالاته الأكاديمية والاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد وعدم وجود اتفاق دقيق على إطار عام ومفاهيمي ونظري للفساد، ومن بين هذه التعريفات الآتي:

أ/ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفساد: على أن الفساد هو "إساءة استعمال القوة الرسمية أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم الإكراهيات للتعجيل بالخدمات. أو عن طريق الاختلاف"، وما يعاب على هذا التعريف أنه جاء محدودا جدا ومقيدا، إذ يحدد الفساد بالحكومة فقط بما فيها موظف الدولة، ولا يأخذ بعين الاعتبار أن الفساد ينتشر أيضا في القطاعات الخاصة كذلك.

ونظرا لبعض الانتقادات التي تعرض لها هذا التعريف، فقد تم إعادة النظر والتعديل فيه لمصطلح الفساد فبعدما كان ضيقا أصبح واسعا بدليل تعديل التعريف الخاص بالفساد بأنه دائما حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "هو إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل الكسب خاص أو المصلحة الخاصة."¹³

ب/ تعريف المنظمة الدولية للشفافية (international transpanancy) للفساد : بأنه "إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لمكاسب شخصية"¹⁴.

ج/ تعريف البنك الدولي للفساد: وهذا الآخر فلقد عرف الفساد على أنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية."¹⁵ ومعناه استغلال الوظيفة العامة ليس فقط للحصول على رشوة بحسب، بل كذلك من أجل سرقة ونهب أموال وممتلكات الدولة، وكذلك تعيين الأقارب في مناصب ووظائف لا تتناسب ولا تتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم الوظيفية، واستولوا على هذه الوظائف عن طريق المحاباة وتلقي الهدايا والرشاوى والمحسوبية.

د/ تعريف الفساد على حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: بحيث عرفت الاتفاقية العربية الفساد من طرف المدير العام للمنظمة العربية "عامر خياط" على أن الفساد "هو كل ما يتحصل بالسعي غير مشروع، وما ينتج عن عنصر القوة في مجتمع يمثل السلطة السياسية، والثروة في جميع قطاعات المجتمع. فهو يرى بأن البلدان العربية ما زالت تتخبط في شباك الفساد، ولا بد أن تحذو حذو الدول المتقدمة التي سبقتها في محاربة كل مظاهر الفساد بما فيه الفساد السياسي والفساد الاقتصادي -المالي، وإقرار تطبيق مبدأ الديمقراطية بجميع مظاهرها.¹⁶

ه/ تعريف الفساد في ضوء الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد : بحيث تعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات السبابة في مجال مكافحة الفساد، إذ قامت مجموعة من الدول الإفريقية بما فيها دولة الجزائر بالمشاركة في المصادقة على هذه الاتفاقية التي تعنى بمنع الفساد ومكافحته بشتى أنواعه وأشكاله ومظاهره في جميع المجالات والميادين. ولقد صودق على هذه الاتفاقية في جويلية 2003م، بمابوتو عاصمة الموزمبيق، إلا أن هذه الاتفاقية لم تقم بوضع التعريف الدقيق للفساد بل اكتفت فقط بالإشارة إلى أهم مظاهره،¹⁷ على عكس المادة الأولى من الاتفاقية، ذاتها، فلقد عرفت الفساد على أنه: "كل الأعمال أو الممارسات، بما فيها جرائم ذات الصلة التي تحرمها هذه الاتفاقية"، أما المادة الرابعة منه فاكثفت بذكر أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة.¹⁸

و/ تعريف مجموعة العمل التابعة للمجلس أوروبي الفساد : من جملة الجهود التي بادرت بها هذه المجموعة في سبيل إيجاد تعريف واضح للفساد تقرير قدمه وزير العدل الإيطالي في مؤتمر لوزارة العدل الأوروبيون، الذي نظمه المجلس الأوروبية في مالطا، وتحديدًا في 14 و 15 جوان 1994م، الذي قدم من خلاله تعريفًا للفساد على أنه: "تلك الظاهرة أو الآفة التي تتعامل معها كل الفئات وهي الرشوة، أو أي تصرف آخر متعلق بأفراد أوكلت لهم مسؤوليات في القطاع العام أو الخاص، بيد إنهم أخلوا بواجباتهم التي تنبع من وضعهم كمسؤولين عاملين أو موظفين بالقطاع الخاص، مستقلين بهذه للحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع، سواء لأنفسهم أو للآخرين.¹⁹

ز/ تعريف صندوق النقد الدولي للفساد: قدم صندوق النقد الدولي مجموعة من التعاريف والمفاهيم للفساد أبرزها: "الفساد هو سلوك غير سوي، ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطته في

مخالفة القوانين والتعليمات لتحقيق المنفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة، ويظهر هذا السلوك المخالف على شكل جرائم كالرشوة وسوء استخدام المال العام".²⁰

ط/تعريف البنك العالمي للفساد: لم يكتف البنك العالمي عن سابقه في وضع تعريف للفساد، بل قام بتقديم شرح لأطراف وعملية الفساد، حيث يرى أن الفساد: "هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول مطالب أو ابتزاز، أو الرشوة. ليشمل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم الفساد عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم الرشاوى للاستفادة من تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المعمول بها، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".²¹

من خلال ما تقدم من جملة التعاريف حول ظاهرة الفساد يستخلص بأن الفساد هو: "مجموعة السلوكيات والأخلاقية و اللا مشروعة، بعيدة كل البعد عن تنظيمات وتشريعات والقوانين المعمول بها وتجاوزها لتحقيق المنافع الشخصية، وأغراض ذاتية تخدم المصلحة الخاصة، ولا تأخذ بعين الاعتبار تحقيق النفع العام باستعمال شتى الطرق المنافية للأخلاق والقوانين بواسطة الرشوة، لتحقيق المصالح الذاتية".

3. أنواع الفساد:

تعدد أنواع الفساد بتعدد مجالاته وهي كالاتي:

أ/ الفساد السياسي: وهو فساد الشق السياسي أو النظام السياسي في الدولة ما، فضلا على الفساد والنخب السياسية المتحكمة في صناعة القرار والدولية الحكم، ومؤسسات الدولة، بسلطاتها الثلاث من تشريعية، تنفيذية وقضائية، وذلك من خلال استخدامها هذه لنفوذها في تحقيق المكاسب الشخصية أو الخاصة، كما يشير الفساد السياسي إلى مخالفات ومبادئ الحكم الديمقراطي كالتداول السلمي على السلطة، غياب القوانين التي تنظم عمل النظام السياسي، فضلا على التعدي للحقوق والحريات العامة.²²

وللفساد السياسي جملة من الصور منها: "الاستبداد السياسي، حكومة اللصوص، الرشوة، والابتزاز، سوء تسير الانتخابي، البحث عن الربح، الاختلاس، المحسوبية والمحبات، المتاجرة بالنفوذ، إعاقة سير العدالة....

ب/ الفساد الاقتصادي والمالي: فهو يطلق على عمليات الفساد التي يكون مجال القطاع الاقتصادي للدولة من الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات، المال والسياحة ومجالاتها،²³ أما الفساد المالي فهو يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، والمخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، كالتهرب الضريبي، تبييض الأموال وتهريبها.

ج/ **الفساد الإداري**: لقد كانت دراسة الفساد الإداري محل اهتمام مجموعة كبيرة من الدارسين والباحثين ولكن مجمل الجهود حول وضع تعريف محدد للفساد الإداري أعطت تعريفاً يتمثل في أنه: "كل تصرف غير قانوني أو مادي أو غير أخلاقي من جانب العاملين والموظفين بصفة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة".²⁴

وعليه، يستخلص بأن الفساد الإداري هو: "استغلال الموظف العمومي من خلال أدائه لوظيفته عبر ممارسته لاختراقات إدارية كالرشوة مثلاً خدمة الأغراض الخاصة والشخصية".

د/ **الفساد الأخلاقي**: هو كل الانحرافات والسلوكيات اللاأخلاقية المنافية للدين والقوانين والآداب العامة والنظام معمول به، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل.²⁵

هـ/ **الفساد القضائي**: ويتعلق الفساد لقضائي بدوائر السلطة القضائية، وتعريف المنظمة الدولية للشفافية للفساد القضائي على أنه: "أي تأثير غير ملائم على نزاهة العملية القضائية من قبل أي ممثل ضمن نطاق النظام القضائي"، فعلى سبيل المثال أن يتغاضى القضاء عن بعض القواعد القانونية من أجل أن يستفيد أحد الرموز الاجتماعية أو السياسية من فائدة ما²⁶.

من جهة أخرى، هناك أيضاً أنواع أخرى من الفساد، كالفساد الاجتماعي. ومن خلال التطرق لأنواع الفساد كلها، يتبين أن نقطة التقاطع بين هذه الأنواع تتمثل في عنصر مهم ألا وهو الرشوة والمحابة والمحسوبية المتجسدة في جميع أنواع الفساد.

ثانياً: واقع الفساد في إفريقيا وسبل مكافحته:

ظاهرة الفساد في إفريقيا قديمة قدم وجود الإنسان الإفريقي، وتطورت هذه الظاهرة عاماً من بعد عام وفي جميع المجالات والميادين، وتجلت ظاهرة الفساد في مجموعة من العناصر الأساسية، وهي على النحو التالي:

1/ **فساد النسق السياسي الإفريقي**: من المعروف أن غالبية الدول الإفريقية ورثت أنظمتها السياسية على الدول الاستعمارية التي قامت باحتلالها في السابق، وعند حصولها على استقلالها لها أصبحت غالبيتها تتبنى أنظمة تسلطية ديكتاتورية التي تحصر جميع الصلاحيات في يد الرئيس، ولا تسمح بالمشاركة السياسية وترفض التعددية الحزبية، بمعنى نفي تبني الأنظمة الديمقراطية التي تنادي بالفصل التام بين السلطات، سيادة دولة الحق والقانون، صون الحقوق والحريات، احترام الرأي، فسخ مجال المشاركة السياسية، بما في ذلك

تفعيل العنصر النسوي في هذه المشاركة؛ لتعزيز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، للنهوض بنظام سياسي قوي ودول قوية، إلا أن هذه المتطلبات كانت غائبة في الساحة السياسية الإفريقية، وذلك بسبب تمرد فئة معينة في إحكام قبضتهم على مقاليد الحكم لخدمة مصالحهم، وتحقيق أغراضهم الشخصية، بدلا من السعي وراء تحقيق المصلحة العامة.²⁷

الانقلابات العسكرية في إفريقيا: تعتبر الانقلابات العسكرية من أهم المواضيع التي تهدد النسق السياسي الإفريقي، وهو ما يعني به العلاقات المدنية العسكرية لما لها من تأثير كبير على الأمن الإفريقي، بحيث تزايد الاهتمام بهذا الموضوع من قبل الباحثين والدارسين في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انتهاء الحرب الباردة وتتابع موجات التحول الديمقراطي للفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في عملية التحول ديمقراطي في العديد من الدول، وتزايدت الدراسات التي حاولت الوقوف على الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية للتدخل في توجهات النظام السياسي، والآثار المرتبطة على هذا التدخل، والعوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة خاصة في الدول الإفريقية، فالمؤسسة العسكرية تتمثل مهامها الأساسية في توفير الأمن والاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أن خصوصية العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في إفريقيا، تجعل هذه الأخيرة في كثير من الدول تتدخل في رسم سياسة الدولة، ولعل ذلك يرجع للأسباب التالية: التهديدات التي تتلقاها الدول من الخارج، الحروب والنزاعات الداخلية، ضغط الممارسات غير القانونية بما يخدم فئة على حساب أخرى، وسيادة النظم السلطوية وغياب دور المؤسسات وتحييد دور القانون كل ذلك ساهم في نشوء أزمة بين الحاكم والمحكوم، ما وسع الفجوة بينهما، وبالتالي شيوع ظاهرة الفساد.²⁸

الفساد الاقتصادي: وتجلت مظاهر الفساد الاقتصادي في إفريقيا كالاتي:

- ✓ كثرة القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، وتمتع أفراد السلطة السياسية بحرية منحهم قوة احتكارية في منح الرخصة والتصاريح مختلفة.
- ✓ انخفاض معدلات الأجور وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وغياب الرقابة وضعف معدلات التنمية وظهور فجوة التدخل والتبعية للدول الخارجية.
- ✓ غياب رؤية متكاملة لخطّة احتلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة.
- ✓ التدخل الكبير للدولة في مجال اقتصادي، واحتكار الصفقات الكبرى.

- ✓ ضعف جهود مكافحة الفساد في إمساك بالمخالف ومعاقبته، فضلا على ارتفاع المنافع المحققة عن الفساد من التكاليف المدفوعة في العقوبات، وهذا ما يشجع ظاهرة الفساد في إفريقيا وينميه بدلا من احتوائه والقضاء عليه.
- ✓ ضعف دور المجتمع المدني والغزو الثقافي الأجنبي في ظل غياب الوعي الديني والأخلاقي.
- ✓ تشويه النظام الاقتصادي القائم في الدولة لأنه لا يشجع على استثمار، ما يساهم في إهمال تحقيق التنمية الحقيقية للدولة ما لصالح الأولويات التي تحقق أكبر قدر من المكاسب الشخصية لصناع القرار،
- ✓ ويجمع كثير من الباحثين على أن الفساد يشكل عائقا للأداء الاقتصادي، حيث تعاني أغلب الدول ذات الدخل المنخفض من مستويات عالية من الفساد، وهذا بدوره يعيق النمو السريع والوصول إلى مستويات أعلى من المعيشة الكريمة الصحية.
- ✓ الفساد المالي ويتضمن التزوير وتبييض الأموال والتهرب الضريبي.
- ✓ عدم تكريس القوانين والتشريعات وتفعيلها في الواقع لتنظيم السوق الاقتصادي.
- ✓ تدني الأوضاع الاقتصادية ساهم في ارتفاع معدلات الفقر في معظم الدول الإفريقية، فضلا نقص الغذاء وتدهور الأوضاع الصحية.
- ✓ ارتفاع معدلات الأمية وتفاقم الجهل في إفريقيا، كما ساهم الفساد في إفريقيا في اتساع الفجوة بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء.
- إضافة إلى ما سبق ذكره، تعاني الدول الإفريقية من تعدد العرقيات، و الإثنيات في الدولة الواحدة حيث انعكس ذلك سلبا على الأنظمة الحاكمة في إفريقيا وساهم في تفشي الفساد فيها.

الشكل رقم 1: يبين أدنى وأعلى خمسة بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء في درجات مؤشر مدركات الفساد للعام 2023



المصدر: مجدي محمود محمد آدم، قراءة لموقع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023م، (2024)، متوفر على الرابط: <https://qiraatafrican.com> ، تاريخ الدلو: 2024/2/2، بتوقيت 20:00.

الشكل رقم 2: يبين مدركات الفساد في دول شمال إفريقيا لعام 2024.



المصدر: مكافحة الفساد بدول شمال إفريقيا، (2024)، متوفر على الرابط: <https://madar21.com/287220.html> ، تاريخ الدخول : 2024/2/2، بتوقيت: 21:00.

2. سبل مكافحة الفساد في إفريقيا:

من خلال ما تقدم بخصوص واقع الفساد في الدول الإفريقية ارتأت الدراسة أن تقدم آليات لمعالجة ظاهرة الفساد من أهمها:

أ/ تكريس أهداف اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد

كانت القارة الإفريقية سباقة في اعتماد اتفاقية مكافحة الفساد، فقد سبقت الأمم المتحدة في تبني واعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته لذا ترى الدراسة أن تطبيق أهداف الاتفاقية الإفريقية من شأنه أن يساهم في تراجع نسب الفساد في الدول الإفريقية،²⁹ وهي كالاتي:

- تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.
- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.³⁰

ب/ تكريس برنامج المنظمة العالمية لمكافحة الفساد

تعتبر الاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيًا لمكافحة الفساد. تتميز الاتفاقية بالأبعاد الإلزامية لنهاجها القانوني ما يجعل منها أداة فريدة من نوعها لوضع استجابة شاملة لمشكلة الفساد في العالم. وتغطي الاتفاقية المجالات الخمس الرئيسية التالية: التدابير الوقائية، والتعاون الدولي، والتجريم وإنفاذ القانون، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، واسترداد الموجودات، تغطي الاتفاقية العديد من أشكال الفساد المختلفة، مثل المتاجرة بالنفوذ، والرشوة، وإساءة استغلال الوظائف، والأفعال المختلفة للفساد في القطاع الخاص.³¹

✓ تقوم كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

✓ تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.

✓ تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

✓ تتعاون الدول الأطراف فيما بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة، ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.³²

ج/تكريس ما جاء في تقرير الحوار الإفريقي الخامس لمكافحة الفساد:

من خلال ندوات استمرت بين 2021/11/9 عبر الإنترنت تحت عنوان: "الجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجهات الفاعلة الحاسمة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته" ركز خلالها المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد على تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بشكل أقوى بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية عبر تعزيز التعاون والتآزر حول تدخلات مكافحة الفساد في عقد الحوار الإفريقي لمكافحة الفساد، وحضر الندوات ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الأخرى. تم من خلال الندوات تقديم عروض وتقارير مفصلة اتفقت على مكافحة الفساد بواسطة ما يلي:

- إيجاد إطار للتعاون بين هيئة مكافحة الفساد و الجهات الفاعلة من غير الدول. وهذا يمكن والوكالات الوطنية من العمل بشكل مشترك في مكافحة الفساد على الصعيد الوطني .

- العمل على تشكيل لجان تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في عملية وضع خطط فعالة وطنية لمكافحة الفساد

- التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يعملون في قطاع معين مثل الصحة في معالجة الفساد.³³

هـ/ تفعيل آليات مكافحة الفساد محليا:

المحاسبة: تشير إلى الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة، ويخدمون من خلالها المواطنين لأنهم سوف يتعرضون للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم من عدة جوانب هي:

-**المتابعة القانونية:** أي خضوع تصرفات الأفراد إلى بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإن ثبت وجود تجاوزهم للقانون تتم محاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون.

- **المتابعة الإدارية:** فحص ومتابعة العاملين في مؤسسة حكومية وتقييمهم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم المهام الوظيفي للإدارة.

-**المتابعة الأخلاقية:** وتعني مطابقة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل: الصدق في القول والمعاملة والأمانة في العمل، وإذا ثبت تجاوز أحد الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم محاسبته من قبل الجهات المختصة.

-**المساءلة:** وتعني ضرورة تقديم الأشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم للتقارير دورية أو مستمرة في فترات زمنية بتم الاتفاق عليه، حول سير العمل في المؤسسة أو الشركة أو المنظمة أو الإدارة، وبشكل تفصيلي، يوضح مجمل الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

- **الشفافية:** وتتصل بجانبين الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقات فيما بينها وبين المواطنين وجميع المتعاملين معها سواء الشكل مباشر أو غير مباشر والثاني له علاقة بالإجراءات الغايات والأهداف التي يجب أن تكون عليه غير سرية لأي من الأسباب وطبيعة الأعمال والعلاقات والمعاملة تكون واضحة.

-**النزاهة:** وهي من بين منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم ، يُستخلص بأن الفساد في إفريقيا مازال مستمرا وينتشر بشكل واسع في الوسط الإفريقي لاسيما السياسي والإداري منه، وهذا بفعل القوى الخارجية التي مازالت تغذي الفساد في إفريقيا خدمة لغايتها وتحقيق لأهدافها ومصالحها، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد والديمقراطية. ويعتبر الفساد من أهم عوائق تحقيق التنمية في إفريقيا، وذلك راجع إلى عدم التزام الحكومات بالقواعد القانونية والمبادئ الديمقراطية، وعليه فإن مكافحة ظاهرة الفساد تتطلب من رؤساء الدول والحكومات تجسيد إستراتيجية واضحة قائمة على إصلاحات الجذرية وتفعيل مرتكزات الحكم الرشيد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا على توفر الإرادة السياسية لدى السلطات الحاكمة وتشجيع الاعتماد على الشفافية والمساءلة المتعلقة بأداء الحكومات والمؤسسات في القطاع العام فضلا على تجسيد استقلالية جهاز الرقابة لاحتواء ظاهرة الفساد.

على هذا الأساس، نستخلص أنه مع سعة نطاق الفساد يستحيل تفعيل آليات الحكم الرشيد في الأوساط الإفريقية عدا بعض الدول الإفريقية التي كانت أرضها خصبة لميلاد وانسجام الحكم الرشيد كبوتسوانا، الرأس الأخضر، موريشيوس، ناميبيا، جنوب إفريقيا، أما ما عداها فما زال الفساد يهددها. وقد توصلت الدراسة إلى أسباب الفساد من خلال النتائج التالية:

- عدم الفصل بين المال العام والمال الخاص.
- غياب الأطر القانونية وحكم القانون.
- ضعف الإنتاج وسوء التسيير والتنظيم.
- غياب المشروعية ساهم في اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وعدم الاستقرار السياسي.
- التغاضي عن استئثار ظاهرة الفساد التي ما زالت تهدد الأمن القومي للدول.

وفي الأخير تم تقديم التوصيات التالية :

- تبني نظام ديمقراطي قائم على العدل والمساواة، يكرس مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة الحق والقانون، واحترام الحقوق والحريات.

- بناء جهاز قضائي محايد وقوي مستقل.
- سن وتنفيذ التشريعات لمحاربة الفساد بجميع أنواعه وبكل مستوياته (كالرشوة/التزوير/استغلال الوظائف العامة من أجل المصالح الشخصية والمحسوبية).
- دعم وتعزيز دور الرقابة في مؤسسات الدولة.
- التركيز على الدور الأخلاقي في محاربة الفساد القائم على مبادئ العدل والمساواة والنزاهة والشفافية.
- تنمية الدور الجماهيري لمكافحة الفساد من خلال وضع برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام السمعية، (الراديو)، والسمعية البصرية (التلفزيون)، والصحافة المكتوبة.

الهوامش:

¹ حسيني ليلي، "معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا"، مجلة أكاديميا، دار الكنوز للإنتاج والنشر والتوزيع 2016، العدد4، ص90.

² *Program on governance in the of region, good governance and its relations ship to democracy and economic development, bureau for Arab states, 2003, p4.*

³ *United nation development programmer, preconception governance bureau for policy and support, new York 1997, p10.*

⁴ *Recommendations about corporate governance in Latin American, streng thinning Latin American corporate governance, the role of institution al in Astor , organization for economic cooperation and development, 2001 ; p 19 -20..*

⁵ *Susan Roberts, Phillip o'neill, good governance e in the pacific: Ambivalence and possibility, university of western Sydney, Australia; 2007; p974.*

⁶ *Daniel kaufman, Aart kraay, massino mastruzzi, governance metters, governance indicators for 1996 – 2002, world / bank, 3o June 2003; p24.*

⁷ Ibid.

⁸ ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجلد العاشر الطبعة 3، 1993، ص 261.

- ⁹ عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 27.
- ¹⁰ القرآن الكريم، سورة الأعراف الآية 56.
- ¹¹ عبد الرحمان محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 22.
- ¹² حمد حليم بيمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب، الآثار والإصلاح منشورات الشهاب الجزائر، 2008م، ص 25-26.
- ¹³ مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، 2008م، ص 6.
- ¹⁴ صلاح الدين حسن السيسي، جرائم الفساد الجزء الأول، دار الكتاب الحديث جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2012م، ص 227.
- ¹⁵ سيكرة، ضيف فيروز، جرائم الفساد الإداري التي يرتكبها الموظف العمومي، مذكرة مكاملة من أجل نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014م، ص 25.
- ¹⁶ جبار لوزة، التصحيح المؤسساتي في الجزائر، لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة مشوري محمد، قسنطينة، 2014م، ص 23.
- ¹⁷ جبار لوزة، المرجع نفسه ص 23.
- ¹⁸ مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أبريل 2006م، المتضمن المصادقة على إتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية العدد 24، في 16 أبريل 2006م.
- ¹⁹ محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر وطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق، القاهرة- مصر، 2004م، ص 29-30.
- ²⁰ حمد مصطفى محمد الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، 2012م، ص 18.
- ²¹ حركات محمد، مظاهرها لفساد إداري وتبعاتاته المجلة المغربية للتطبيق والتنمية العدد 11، المملكة المغربية، ص 8.
- ²² حسيني ليلي، مرجع سابق، ص 87.
- ²³ خواص مصطفى، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015/2016م، ص 35-36.
- ²⁴ صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994م، ص 40-41.
- ²⁵ بكوش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2011م، ص 11.
- ²⁶ خواص مصطفى، المرجع السابق، ص
- ²⁷ حمدي عبد الرحمان، ظاهرة الفساد السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة مصر المعاصرة، أبريل 1993م، العدد 432، ص 953.
- ²⁸ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

²⁹ زايدي حميد، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد في إفريقيا: دراسة تحليلية لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13 العدد 2، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2022، ص 618.

³⁰، المادة 2. الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومكافحة

³¹اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متوفر على الرابط: <https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html> ، تاريخ الدخول: 2024/2/2،

بتوقيت 19:00.

³²اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الفصل الثاني، المادة 5، 2004.

³³"تقرير الحوار الإفريقي الخامس لمكافحة الفساد الموضوع: الجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجهات الفاعلة الحاسمة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته المنعقد في الفترة 11-9 نوفمبر 2021.